المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 20-01-2006 العـــدد : 4484
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

الاقتصاد السعودي يدخل نادي النمور الآسيوية

د. أمين ساعاتي
dr_saaty@Yahoo.com

الزيارة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الهند والصين وماليزيا سوف تنتهي بدخول المملكة رسميا إلى نادي النمور الآسيوية.

ونستطيع القول إن الاقتصاد السعودي أنجز في السنوات الخمس الأخيرة أي ما بعد إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى عام 1420هـ - 2000، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ما لم ينجزه الاقتصاد السعودي في 80 عاماً مضت.

ولقد حقق الاقتصاد السعودي معدلات عالية في أدائه بعد أن عادت الحكومة إلى تصميم برامج التنمية وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذها، ونهض القطاع الخاص في المشاركة في تنفيذ الكثير من المشاريع، ووضعنا استراتيجية لتسديد الدين العام، واستراتيجية للتخصيص واعدنا صياغة الكثير من الأنظمة الاقتصادية، وأصدرنا العديد من الأنظمة المتعلقة في التجارة والاستثمار، وأعطينا - لأول مرة - للمرأة دورا مستحقاً في التنمية الاقتصادية والمشاركة في التجارة وسوق المال والأعمال، وأنشأنا سوقاً للأسهم هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، أكبر من سوق الأسهم الإسرائيلي والمصري والإيراني والباكستاني حتى استكملنا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واعتمدنا مشاريع صناعية وخدمية بمليارات الدولارات أهمها المشروع الاقتصادي العالمي الذي وضع حجر أساسه خادم الحرمين الشريفين في جنوب مدينة رابغ.

هذه الإنجازات الاقتصادية التي تم تنفيذها في غضون خمس سنوات وضعت المملكة على أبواب نادي النمور الآسيوية، ولكن الزيارة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين لعمالقة دول النمور سوف تضعنا جنباً إلى جنب مع دول النمور الكبيرة كالصين والهند ثم ماليزيا وسنغافورة واليابان.

حقيقة أن التاريخ يعيد نفسه، لقد كانت شبه الجزيرة العربية في بداية علاقاتها الاقتصادية تتجه شرقا نحو الهند والسند ثم جاء الاستعمار الأوروبي بحملاته الظالمة واحتل بلاد الهند والسند وفرض نفوذه على دول شبه الجزيرة وحول علاقاتها التجارية إلى الغرب وبالذات حينما اكتشف النفط في دول الخليج وجعله مصدر الطاقة لحضارته الصناعية، وهكذا ازدادت العلاقات الاقتصادية مع الغرب على حساب العلاقات التجارية مع الشرق.

إن انضمامنا إلى منظمة التجارة العالمية أعطانا الحق في دخول أكبر سوق عالمية، ولكن دخولنا إلى نادي دول النمور الآسيوية وضعنا في الترتيب جنباً إلى جنب مع الدول المرشحة لقيادة الاقتصاد العالمي في الـ 20 عاماً المقبلة.

ولا شك أن قراءة مستقبل الاقتصاد العالمي تقتضي الترابط مع الدول الواعدة اقتصادياً، بمعنى أن الترابط مع هذه الدول يفيدنا جداً في الوصول إلى مستويات اقتصادية تحقق النقلة التي يتطلع إليها خادم الحرمين الشريفين منذ أن تسلم ملف الاقتصاد السعودي وترأس المجلس الاقتصادي الأعلى ولا سيما أن المملكة في السنوات الخمس الأخيرة وضعت القواعد اللازمة للانطلاق نحو نهضة اقتصادية غير مسبوقة.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 20-01-2006 العـــدد : 4484
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

في الاسبوع الماضي نشرت مجلة "شترن" الألمانية تقريرا عن التنين الصيني والنمر الهندي وقالت إن الصين سوف تصبح هي مصنع العالم، بينما تغدو الهند مركز العالم للتقدم التكنولوجي. وتستند المجلة في تقريرها إلى تقرير استراتيجي لبنك الاستثمار الدولي "جولدمان ساكس" الذي يقول: تستطيع الهند أن تحقق على المدى الطويل نمواً اقتصادياً أسرع بكثير من الصين وستحتل خلال الـ 40 عاماً المقبلة الترتيب الثالث كأكبر دولة اقتصادياً بعد أمريكا والصين، أيضا نشرت مجلة "ديوساينتيست" العلمية تقريرا عن الهند قالت فيه إن الهند.. القوة العظمى العلمية القادمة، وأشار التقرير إلى أن عدد الخريجين في مجالات العلوم الطبيعية والتقنية من 250 جامعة هندية سيصل إلى 3,2 مليون فرد.. منهم ما يقرب من 180 ألفا في مجال الانفورماتك (تكنولوجيا المعلومات).. ولذلك نجد أن السوق الأمريكية والسوق الأوروبية تتقاتلان على الكفاءات التي تتخرج في الجامعات الهندية، وفي دليل نشرته صحيفة "التايمز" اللندنية عن ترتيب المعاهد العالمية في مجال الهندسة وتكنولوجيا المعلومات جاء ترتيب معهد الهند للتكنولوجيا في المرتبة الرابعة مباشرة بعد قمم التكنولوجيا الأمريكية الثلاث بركلي وام اكماتي وستانفورد، بينما احتلت باخن وهي أفضل جامعة تقنية في ألمانيا الترتيب الـ 38 في القائمة.

وأشار المحلل أرفند فيرماني أن الهند (رابع اقتصاد في العالم) سوف تصبح دولة عظمى اقتصادياً بحلول 2035م نتيجة للنمو السريع وزيادة استخدام التكنولوجيا.. مضيفا أن الاقتصاد العالمي سوف يتحول إلى ثلاثي القطبية (الولايات المتحدة والصين والهند) بحلول عام 2015م، بل يتوقع محللون اقتصاديون أمريكيون صعود الصين (ثاني أكبر اقتصاد في العالم) لكي تصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم بحلول 2020م، وأشار التقرير إلى أن اعتلاء الصين قمة النظام الاقتصاد العالمي يشبه إلى حد كبير خطوات ارتقاء الاقتصادي الأمريكي في نهاية القرن التاسع عشر، منوها بأن بريطانيا (القوة العظمى في تلك الفترة) لم تأخذ بجدية التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت رغم المؤشرات السياسية والاقتصادية التي كانت توضح إمكانية اعتلاء واشنطن قمة النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، بل أكثر من هذا يتوقع مجلس المعلومات الأمريكي وهو واحد من أهم المؤسسات البحثية الأمريكية قيادة الصين والهند للنمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن الضغوط التنافسية سوف تدفع عدداً كبيراً من الشركات الأمريكية والأوروبية إلى الانتقال بشكل جماعي إلى السوقين الهندية والصينية للاستفادة من المزايا التنافسية التي توفرها السوقان خلال السنوات القليلة المقبلة.

ورغم المخاوف الأوروبية من المنافسة التجارية الصينية والهندية يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز علاقاته التجارية مع بكين ونيودلهي لمنافسة الولايات المتحدة اقتصاديا وزيادة القدرة التنافسية الأوروبية على المستوى العالمي.

وتركز الخطط الأوروبية الرامية إلى منافسة الولايات المتحدة اقتصاديا على الاستفادة من الفرص الاستثمارية والتجارية التي توفرها السوقان الصينية والهندية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين الذي بلغ 125 مليار دولار في عام 2004.

وتعد بكين ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات الاستثمارات الأوروبية في الصين، حيث تحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن ماليزيا حينما كان يرأس وزارتها الدكتور مهاتير محمد وضع خطة طموحة للانتقال بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة خلال 20 عاما، أي عند نهاية عام 2020، وبعد أن تولى رئيس الوزراء الحالي عبد الله أحمد بدوي الحكم، بادر بالبناء على ما تركه الزعيم التاريخي مهاتير محمد، مشيرا إلى أن استراتيجيته لبلوغ هذا الهدف تتمثل في التركيز على تدريب قوة عمل ماهرة في القطاعات المربحة للاقتصاد القومي مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية فضلا عن التوسع في مجال استقطاب الشركات الدولية العاملة في تلك المجالات لنقل الخبرة والتكنولوجيا اللازمة.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 20-01-2006 العـــدد : 4484
الصفحـات : 4 المسلسل : 20

هذه الرؤية الماليزية للمستقبل لا تنكفئ على الداخل وتغلق الأبواب أمام العالم الخارجي وتنظر إلى الآخرين نظرة شك وارتياب - كما هو حال الضعفاء العاجزين عن المنافسة - بل استوعبت معدلات التقدم في عالم اليوم الذي يقوم على التعاون بين دول الجوار والتنافس الحر دون رغبة دفينة في تدمير الآخر ولتطبيق هذه الرؤية سعت ماليزيا إلى دعم علاقاتها الصناعية والتجارية مع أكبر قطبين منافسين لها من بين الدول النامية في منطقة جنوب شرق آسيا وهما الصين والهند.

إن دول شرق آسيا أقرت في اجتماعها الذي عقدته في الأسبوع قبل الماضي في كوالالمبور إنشاء منطقة للتجارة الحرة تكون مقدمة لتوحيد دول المنطقة اقتصاديا على غرار الاتحاد الأوروبي، وإذا استكمل هذا الاتحاد مقوماته فإنه سيكون اتحادا منافسا للاتحاد الأوروبي، وفوائد الارتباط به لا تقل عن فوائد العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي.

إن المراقبين الاقتصاديين يتوقعون أن يكون ثلاثة من أكبر أربعة نظم اقتصادية في العالم خلال الـ 20 عاما المقبلة موجودة في آسيا وحدها، وهو ما يؤكد صحة المقولة التي ترددت منذ فترة أن القرن الحادي والعشرين سيكون آسيويا.

ولذلك نستطيع القول إن قيادة الولايات المتحدة الاقتصاد العالمي باتت - خلال السنوات المقبلة - محل شكوك وأن الراية تتجه إلى دول النمور الآسيوية خاصة الصين والهند وباكستان واليابان وماليزيا وسنغافورة وإن شاء الله المملكة العربية السعودية.

إن بناء علاقات اقتصادية عميقة مع دول مرشحة لقيادة الاقتصاد العالمي يصبح أمرا بالغ الأهمية ويدل دلالة واضحة على عبقرية تستهدف وضع الاقتصاد السعودي جنبا إلى جنب مع الدول الواعدة التي سوف تقود الاقتصاد العالمي في عصر العولمة.